



كما تمّ على مستوى الهيئة وفي مرحلة ثانية من التحري، سماع أحد الأطراف المعنية بالموضوع، إلى جانب الرجوع إلى بنك المعطيات والبيانات للوقوف على السوابق ذات الصلة سواء بموضوع الشبهة المثارة أو بالأطراف المشمولين بالبحث. ليتبين عند ختم التّقصّي ارتفاع المبلغ عنه بمنح مالية دون وجه حق وذلك بمشاركة موظفين بالإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية بوزارة الداخلية والذين أنجزوا تلك العمليات المالية على منظومة التصرف في الأجور بإستعمال كلمات ومفاتيح المرور الخاصة بهم.

### ولاية أريانة:

أحالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على أنظار السيّد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بأريانة ختم أعمال التّقصّي التي باشرتها منذ مدة بخصوص شبهة فساد منسوبة لإحدى الجمعيات في شخص ممثلها القانوني، يتعلّق موضوعها أساسا بالتّصرف المخالف للقانون والتراتب، النّاجم عنه الإضرار بالمصلحة العامّة وخاصة منه مقتضيات الباب الرّابع من الأمر عدد 5183 لسنة 2013، المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 والمخصص للأحكام الخاصة بالتمويل العمومي المسند في إطار اتفاقية الشراكة، مثلما تمّ تنقيحه بالأمر عدد 3607 لسنة 2014.

ويذكر أنّ منطلق تعهد الهيئة بهذا الملف، كان بمقتضى حالة إداريّة واردة عليها بتاريخ 28 جويلية 2020 منوزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائيّة، يتعلّق موضوعها بالكشف عن عملية تزوير إمضاء أحد المندوبين الجهويين للتّربية الفلاحية من قبل رئيس الجمعية المشتكى بها، على وثيقة اتفاقية تعاون تتعلّق بتمويل مشروع تنمية فلاحية بالجنوب التّونسي من طرف شريك إيطالي.

وتفيد المعطيات الواردة على الهيئة بمناسبة سير

### الإحالات على القضاء في علاقة بالتّقصّي

#### ولاية تونس:

أحالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على أنظار السيّد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بتونس ختم أعمال التّقصّي في علاقة "بشبهة فساد" بالإدارة العامّة للحرس الوطني وذلك وفقا للأحكام المنصوص عليها بالفصول 2 و13 و34 و37 من المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011، المؤرخ في 14 نوفمبر 2011 والمتعلّق بمكافحة الفساد.

ويُشار إلى أنّ منطلق الأبحاث المُجرّاة في ملف الحال، عريضة تقدّم بها إلى الهيئة نائب مجلس نواب الشّعب في إطار القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017، المؤرخ في 7 مارس 2017 والمتعلّق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلّغين. تضمّنت تبليغا عن "شبهة ارتفاع" عريف أوّل" بسلك الحرس الوطني بمنح مالية دون وجه قانوني وذلك بمساعدة مسؤول بالإدارة العامّة للشؤون الإدارية والمالية بوزارة الدّاخلية، الذي صادق بموجب خصائص وظيفته على صرف تلك المنح عبر منظومة التصرف المالي في شؤون الموظفين". كما أشارت المعطيات من جهة أخرى، إلى أنّ وزارة الدّاخلية ولئن اتخذت قرارا بتسليط عقوبة العزل ضد المبلّغ عنه، تبعالإشعارها بالموضوع من قبل النّائب، إلّا أنّه لم يثبت عمليا تنفيذ العقوبات المذكورة.

وأمام جدية التّبلغ ودقّة المعطيات وأهمية الشبهة المثارة، باشرت المصالح المختصّة بالهيئة التّحريات المستوجبة في الغرض، انطلاقا من مراسلة الجهات المعنية ومنها بالخصوص السيّد وزير الدّاخلية والسيّد المدير العام للمركز الوطني للإعلامية.

للإفادة بأن الإحالة الموجهة إليه من الهيئة والمتعلقة بشبهة فساد بالمحكمة الابتدائية بالجهة، قد أذن بفتح بحث تحقيقي في شأنها ولا تزال الأبحاث جارية.

وجدير بالذكر، أنّ الهيئة كانت قد تلقت عريضة جماعية يتعلّق موضوعها بالإبلاغ عن شبهة التلاعب بالبيانات الشخصية المدرجة بالمنظومة الإعلامية للمحكمة وذلك من خلال عدم إدراج هوية متهم ضمن قائمة المفتش عنهم إلى حين سقوط العقوبة بالتقادم والتفصي من المسؤولية الجزائية المحمولة عليه من أجل ارتكاب جريمة إصدار شيك دون رصيد.

وثبت بعد أعمال التقصي والأبحاث التي قامت بها الهيئة، بأنّ عملية التلاعب بالبيانات قذالت جميع أعداد القضايا الواقع تضمينها خلال سنة 2013 و2014 و2015 وهو أمر لا يمكن أن يتصادف فعله مع كل عملية إدخال بيانات إلى المنظومة الإعلامية.

## جندوبة

أدانت الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بجندوبة في الملف المحال عليها من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد جميع المتهمين المحالين على أنظارها من مقاولين وموظفين عموميين من أجل جرائم فساد طالت إحدى الصفقات العمومية، وذلك بالسجن والحرمان من جميع الوظائف العمومية والحق في الاقتراع وتخريمهم لفائدة الدولة بمبالغ مالية وحمل جميع المصاريف القانونية عليهم. وقد تراوحت الأحكام الصادرة في القضيتين المحاليتين من الهيئة بين 5 سنوات و46 سنة سجناً.

وجدير بالذكر أن منطلق التحريات والأبحاث التي قامت بها المصالح المختصة بالهيئة في علاقة بملف الحال، كان على إثر ورود إفادة حول وجود تلاعب وتجاوزات في صفقة عمومية تتعلّق بأشغال تجديد الطرقات والشبكات المختلفة بالمستشفى الجهوي بجندوبة ومنهاضوع أحد المسؤولين بالإدارة الجهوية للتجهيز بجندوبة مع المقاول المدّامن خلال تقديمه كصاحب العرض الأدنى وذلك رغم أنّ ملف المشاركة الذي ادلى به المقاول كان منقوصاً علاوة على تضمّنه بطاقات رمادية وشهادات علمية مدّلسة.

الأبحاث، بأنّ رئيس الجمعية محل التتبع، كان قد تقدّم إلى المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية بإحدى الولايات بالجنوب مشروع اتفاقية تعاون ثلاثية الأطراف بين "المندوبية" و"الجمعية" و"جمعية إيطالية غير حكومية"، يتعلّق موضوعها بتمويل مشاريع تنمية صُغرى ومتوسطة بالجهة بقيمة 1.574.626 أورو وذلك على نفقة "الوكالة الإيطالية للتعاون" ولمدة 36 شهراً.

وفي إطار ما تقتضيه الإجراءات الإدارية الجاري بها العمل، توّلى المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية إحالة مشروع الاتفاقية لإبداء الرأى على المصالح المركزية المختصة بوزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية والتي طلبت إدخال جملة من التحويلات والتّنصيصات الوجوبية على مشروع الاتفاقية ومنها ضرورة تفصيل مساهمة المندوبية وتبويب أجور الأعوان والإطارات الذين سيتم وضعهم على ذمة المشروع وبيان طرق احتسابها والتّنصيص على الوسائل المادية وبيان طرق فض النزاعات في حالة حدوثها والجهة المختصة بالنظر وغيرها.

وعلى ذاك الأساس، طلب المندوب الجهوي كتابياً من الممثل القانوني للجمعية المشتكى بها، إدراج التّنصيصات والتّعديلات المقترحة ضمن مشروع اتفاقية جديد. إلا أنّ رئيس الجمعية لم يستجب للطلب، بل وأقدم على تدليس إمضاء المندوب في الخانة المخصصة له بمشروع الاتفاقية في نسختها الأولى ثم أرسلها إلى الجهة الإيطالية الممولة.

هذا وتجدر الإشارة، إلى أنّ التّهم الكشفت عن عملية "التدليس" المرتكبة، عندما قام ممثل الجهة الإيطالية بتونس بتسليم المندوب الجهوي للتنمية الفلاحية نسخة من الاتفاقية حاملة لإمضائه والحال أنّه لم يمض عليها أصلاً.

## تفاعل القضاء مع الإحالات التي تقدّمت بها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

### صفاقس

ورد على الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مكتوب من السيّد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بصفاقس

وتمت الإفادة بأن المصالح المختصة بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين، قد تولت تحرير محضر مخالفة ضد المبلّغ عنه من أجل الاعتداء على الملك العمومي للمياه وتوجيهه إلى السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بالجهة.

## وزارة الصناعة والطاقة

### والمناجم:

توصلت الهيئة مكتوب من وزارة الصناعة والطاقة والمناجم يتعلّق بتجاوزات منسوبة لإطار سابق بالمجمع الكيميائي بقفصة. وتمت الإفادة بثبوت استغلال المعني بالأمر لخصائص وظيفته في تغيير موقع التبريد من مكانه خلافا للتصميمات الأولية المصاحبة لكراس الشروط وذلك لتحقيق فائدة مالية هامة لفائد للمتعهد بإنجاز المشروع. كما أثبتت التحريات أيضا، أن قرار الموافقة على تغيير موقع "برج التبريد" مقارنة بالموقع الأولي المقترح بالتصاميم الفنية المضمّنة بملف طلب العروض شابهته إخلالات إجرائية وفنية ليس من شأنها حماية حقوق المجمع الكيميائي التّونس، وأعتبر فريق التفقّد أن الإخلالات التي تمّ الوقوف عليها يمكن أن ترتقي إلى أخطاء تصرف منحيت التكييف القانوني مع تحميل مسؤوليتها لمدير المشروع وتتبعه أمامدائرة الزجر المالي على هذا الأساس.

### بلدية المنيهلة:

ورد على الهيئة مكتوب من بلدية المنيهلة، يتعلّق بموضوعه بالإخلالات والتجاوزات التي طالت إعداد وإصدار مثال التهيئة التفصيلي لمنطقة حدائق المنزه 2. وتمت الإفادة بأنه تمّ عرض الموضوع على أنظار أعضاء المجلس البلدي وتمت المصادقة على مواصلة إجراءات مثال التهيئة المذكور مع إحالة الملف على المحكمة الإدارية.

كما تمّ من جهة أخرى، الإذن بفتح تحقيق إداري في الشبهات المثارة، وتمّ أيضا إيداع شكاية في الغرض بتاريخ 12 مارس 2021 لدى السيد وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بأريانة.

هذا وقد تعمدّ أحد أعضاء المجلس الجهوي التستّر على تجاوزات المقاول رغم علمه بوجود شبهات فساد جدية ومنها الإداء بوثائق مفتعلة ومدلّسة، كما تعمدّ أيضا عدم إبلاغ الهيئة العليا للطلب العمومي بالتجاوزات والشبهات وذلك حتّى لا يقع استبعاد المقاول ذي الشبهة من المشاركة في الصفقات العمومية.

وهذا وقد أدانت الدائرة الجنائية جميع المتهمين بالتدليس والمشاركة فيه ومسك واستعمال مدّلس. وقضى في حق المقاول بالسّجن لمدة 24 سنة من أجل المشاركة في التدليس ومسك واستعمال مدّلس. كما قضت في حق موظفين إثنين يعملان ببلديتين من بلديات تونس العاصمة بعشرين (20) سنة لكل واحد منهما وفي حق موظف آخر بخمسة عشر (15) سنة سجنا نافذة. فيما قضت بالسّجن لمدة خمس (05) سنوات لكل واحد من الموظفين من موظفي ولاية جندوبة وإبقائهما في حالة سراح، وسحبت الدائرة الجنائية الحكم بالحرمان من الوظائف العمومية وحق الاقتراع على جميع الموظفين العموميين وتخريمهم متضامنين لفائدة الدولة القائمة بالحق الشخصي بمائة ألف دينار وحمل المصاريف القانونية عليهم.

## تفاعل الإدارات في إطار تنفيذ اتفاقيات التعاون المبرمة بينها وبين الهيئة

تلقتالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عددا من الرّدود والمعطيات والتقارير من مختلف المصالح والهيكل الإداري وذلك في إطارمباشرة أعمال البحث والتقصي في الشبهات المثارة لديها. ومنها على سبيل الذكر :

## وزارة الفلاحة والموارد المائية

### والصيد البحري:

تلقت الهيئة مراسلة من وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، تتعلّق بشبهة الاستيلاء على فسقية عمومية، مدرجة ضمن مكونات الموارد المائية بمعتمدية حومسة السوق بجزيرة جربة.

للتبغ والوقيد حول وضعية تضارب مصالح محتملة، حيث أصدرت الوكالة طلب عروض وطني يتعلّق بخدمات النقل البري للبضائع لفائدتها، وفي إطار تقييم العروض المقدّمة تبين أنّ من بين المشاركين شركة رئيس مجلس إدارتها عضو مجلس نواب شعب وهو ما يمكن أن يخلق وضعية تضارب مصالح في حال تمّ التعاقد معها.

وتضمّن ردّ الهيئة أنّه، يحجّر قانونا على الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد التعاقد بغاية التجارة مع المعني بصفته عضوا بمجلس نواب الشعب وكذلك مع الشركة التي هو رئيس مجلس إدارتها ويملك أسهما برأس مالها.

وقد أسست الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ردّها على أحكام الفصل 25 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب والذي ينصّ على أنّه "يحجر على أعضاء مجلس نواب التعاقد بغاية التجارة مع الدولة أو الجماعات العمومية أو المؤسسات والمنشآت العمومية"، وعلى ما ورد في الفصل 20 من القانون عدد 46 لسنة 2018 المؤرخ في 01 أوت 2018 والمتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح ومكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح، وعلى ما ورد بالفصل 06 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المتعلّق بتنظيم الصفقات العمومية والهدف الحقيقي من التحجير هو "ضمان الحياد الكلي عن مراكز النفوذ ومواقع السلطة لتحقيق منافع وأرباح بصفة مباشرة لحساب شخص طبيعي له صفة نائب بمجلس نواب الشعب أو بطريقة غير مباشرة لحساب ذات معنوية يكون الشخص الطبيعي صاحب الصفة المشار إليها شريكا في رأس مالها بصفة مباشرة أو غير مباشرة...".

#### ❖ أفادت وحدة التصريح بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أنّه تمّ خلال هذه الفترة:

قبول 13 تصريحاً على مستوى الوحدة و32 تصريحاً بالمكاتب الجهوية.

توجيه مراسلات تتعلّق بتكوين قاعدة بيانات الخاضعين لواجب التصريح بكلّ من المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية بكلّ من ولايات تونس وبن عروس وسليانة ومدنين، والراجعين بالنظر للمندوبية الجهوية للتنمية

### ❖ في علاقة بالتصريح بالمكاسب والمصالح ومكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح

#### ❖ استشارة عدد 1

توصّلت الهيئة بطلب استشارة من الصيدلية المركزية التونسية بخصوص وضعية تضارب مصالح محتملة تتعلّق بشركة مزوّدة لها، اعتبارا لكون ممثلها القانوني نائب بمجلس نواب الشعب وهو ما قد ينتج عنها وضعية تضارب مصالح.

وتضمّن ردّ الهيئة أنّه يحجّر قانونا على الممثل القانوني للشركة بصفته عضوا بمجلس نواب الشعب التعاقد بغاية التجارة مع الصيدلية المركزية إذ يدخل تحت طائلة البطالان المنصوص عليه بالفصل 539 من مجلة الالتزامات والعقود الذي يقضي بأنه (إذا صرح القانون بالنهي عن شيء معين كان اتيانه باطلا ولا ينبني عليه شيء).

وقد أسست الهيئة ردّها على قراءة مزدوجة و متصلة بين ما ورد بالفصل 20 من القانون عدد 46 لسنة 2018 المؤرخ في 01 أوت 2018 والمتعلّق بالتصريح بالمكاسب والمصالح ومكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح وعلى أحكام الفصل 25 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب لكون التحجير يتعلّق بصفة الشخص (أي نائب بمجلس نواب الشعب فغي صورة الحال) أثناء مباشرته لمهامه وينسحب على الذوات المعنوية إذا تبين أنّه الممثل القانوني لها أو يساهم في رأس مالها مهما كانت نسبة مساهمته فيها مباشرة أو غير مباشرة أو يمارس عليها أو على هياكل الإدارة أو التصرف فيها سلطة أو رقابة وذلك مهما كان شكل التعاقد، وحيث أنّ علة التحجير المشار إليه هو ضمان قواعد المنافسة الشريفة والمساواة أمام الطلب العمومي وعدم التمييز بين المترشحين وفقا لمقتضيات الامر المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وأن الهدف الحقيقي من التحجير هو ضمان الحياد الكلي عن مراكز النفوذ ومواقع السلطة.

#### ❖ استشارة عدد 2

توصّلت الهيئة بطلب استشارة من الوكالة الوطنية

والموارد المائية والصيد البحري

العمل على قاعدة بيانات وزارة الشؤون الثقافية.

تحسين قاعدة بيانات الجمعيات

تحسين قاعدة بيانات وزارة التربية ووزارة النقل والولوجستيك ووزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية.

## في علاقة بحماية المبلغين عن الفساد

توصّلت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بوزارة الداخلية على طلبها المتعلّق بمواصلة تفعيل قرار حماية صادر لفائدة أحد المبلغين عن شبهات فساد وخاصة منهُ الجزء القاضي بتسوية المسار المهني للمُبلغ. وتمت الإفادة ضمن الردّ بأنّ المصالح المختصة بالوزارة قد إتّزمت بتنفيذ قرار الحماية وتسوية الوضعية المالية للمُبلغ.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أنّه سبق لوزارة الداخلية تفعيل بند بقرار الحماية والمتعلّق بإرجاع المُبلغ إلى مركز عمله قبل تعرّضه للطرد التعسفي نتيجة تبليغ الهيئة عن شبهات فساد وفقاً للقانون عدد 10 لسنة 2017، المؤرّخ في 7 مارس 2017 والمتعلّق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين

## احصائيات

### ❖ القطاعات الأكثر عرضة للفساد

ما هي القطاعات الأكثر تعرضاً للفساد؟

2020	2019	القطاعات الأكثر تعرضاً للفساد
69	58.2	قطاع الأمن
53.2	49.6	الديوانة
40.2	40.5	الإدارات العمومية
39.8	41.9	قطاع الصحة

المصدر:

مدركات الفساد في تونس (ديسمبر 2020) ص 41

الفلاحيّة بالكاف ووكالة التنقيب على المياه ومؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي والمندوبيات الجهوية للتربية بكل من زغوان وبن عروس وخليّة الحوكمة بوزارة التربية

توجيه تنابيه للمتخلفين عن واجب التصريح الراجعين بالنظر لكلّ من الوكالة العقارية للسكنى ووزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار ووزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار ووزارة الشؤون المحلية والبيئة ووزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية ووزارة الصحة.

توجيه 45 تنبيها إلى الأشخاص المتخلفين عن التصريح والراجعين بالنظر إلى محكمة الناحية بمجاز الباب والمحكمة الابتدائية بأريانة والمحكمة الابتدائية ببن عروس والمحكمة الابتدائية ببنزرت والمحكمة الابتدائية بقرمبالية والمحكمة الابتدائية بنابل والمحكمة الابتدائية بباجة والمحكمة الابتدائية بسوسة 1 والمحكمة الابتدائية بسوسة 2 ومحكمة الاستئناف بسوسة ومحكمة الاستئناف بنابل ومحكمة الاستئناف ببنزرت والمحكمة العقارية فرع نابل والمحكمة العقارية فرع سوسة.

توجيه عدد 65 تنبيها إلى الأشخاص المتخلفين عن واجب التصريح الراجعين بالنظر إلى المندوبية الجهوية للتربية بزغوان.

### ❖ التصرف في قاعدة البيانات:

تقتضي متابعة احترام واجب التصريح التصرف في قاعدة البيانات من خلال تحيينها وتعديل بعض المعطيات بقاعدة البيانات

العمل على قاعدة بيانات وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار.

العمل على قاعدة بيانات رئاسة الجمهورية.

العمل على قاعدة بيانات رئاسة الحكومة

العمل على قاعدة بيانات وزارة الفلاحة

## أنشطة الهيئة

❖ نظّم مركز الدراسات والتكوين والمعلومات الخاص بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ملتقى دولي عن بعد تحت عنوان " نحو إنشاء نظام قياس مؤشرات الفساد في تونس"



وأكد رئيس الهيئة عماد بوخريص خلال كلمته الافتتاحية على أهمية انشاء هذه الاداة العلمية التقنية للمساهمة الفعالة في تفكيك منظومة الفساد، كما أكد على ضرورة الاستئناس بالتجارب العالمية المماثلة.

❖ نظّمت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بدعم من مجلس أوروبا، الأربعاء 05 ماي 2021، ورشة عمل عن بعد بهدف تقييم الاحتياجات التدريبية وأولويات مختلف الأطراف المعنية بتقنيات التحقيق في الجرائم الاقتصادية ووضع خطة للدورات التدريبية في هذا المجال.

## إصدارات الهيئة

### دليل التصرف في الموارد البشرية في

### القطاع العام طبق مبادئ ومعايير

### مدونة سلوك وأخلاقيات العون

### العمومي:



تمت صياغة "دليل التصرف في الموارد البشرية في القطاع العام طبق مبادئ ومعايير مدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي" من قبل الهيئة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصالح الحكومة برئاسة الحكومة، ضمن برنامج "تعزيز الحوكمة الديمقراطية والمساءلة العمومية في تونس وذلك في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للحكومة الرشيدة ومكافحة الفساد. ويهدف هذا الدليل إلى توعية وتكوين خلايا الحكومة بالوزارات والهيئات العمومية وقد تم إعداده من قبل الخبير أحمد جعفر، وهو متوفر حاليا ومجانا لدى مركز الدراسات والتكوين والمعلومات التابع للهيئة.

للتنبيه عن الفساد 80 10 22 22 الرقم الأخضر N°Vert